

" علم النفس في الجزائر: الماضي والحاضر والمستقبل "

أ. د / بوحفص بالعيد مباركي

أ. د / محمد مقــــداد

• مقدمة:

إن الحديث عن نشأة أي علم من العلوم مهم جدا. ذلك أن الإشارة إلى تاريخه (ماضيه) يمكن من فهم حاضره وما سيؤول إليه في المستقبل. ومن هنا، فإن الحديث عن نشأة علم النفس في الجزائر مهم لفهم هذا العلم وما مر به من تطور وأهم المحطات التي مر بها، والتحديات التي تواجهه في مسيرته، والتي قد تحول دون تطوره بالصورة المنشودة. لقد بين بانجافيلد (Benjafield, 1996) أن الحديث عن تاريخ علم النفس يتم بوحدة من طريقتين هما:

7 إما أن يتم بالإشارة إلى أقطابه، ومساهمة كل منهم، وكيف عمل كل منهم على تطويره.

7 وإما أن يتم بالإشارة إلى المحطات والأحداث البارزة التي أثرت بوضوح في مسيرته سلبا أو إيجابا. وعلى الرغم من أن بانجافيلد بين أن الطريقة الأولى أيسر في الحديث عن تاريخ علم النفس، وعن تطوره، وقد استخدمها هو نفسه في كتابه "تاريخ علم النفس"، إلا أن هذه الورقة تعتمد الطريقة الثانية لأن علم النفس في الجزائر تأثر بالأحداث أكثر مما تأثر بالأفراد. وبالتالي، فإن عرض علم النفس في الجزائر سيتم من خلالها.

• نشأة علم النفس في الجزائر:

يمكننا تتبع الجذور التاريخية لعلم النفس في الجزائر، من خلال نشأة التعليم العالي بالجزائر أثناء العهد الإستعماري. حيث أسست سنة 1859 أول مدرسة عليا للطب، ثم فتحت سنة 1879 كل من مدرسة الحقوق، ومدرسة العلوم، ومدرسة الآداب. وانتهى تجميع هذه المدارس الأربع بتأسيس جامعة الجزائر سنة 1909، على نمط الجامعات الفرنسية.

كان علم النفس يدرس كمقرر فرعي في كلية الطب، ضمن قسم الأمراض العصبية، أو كمقرر فرعي ضمن قسم الفلسفة في كلية الآداب، مندمجا ضمن مقرر أشمل يضم مجمل العلوم الإجتماعية والإنسانية. ورغم كونه مقررا جزئيا، لكنه كان يسترعى إهتمام العديد من الطلبة.

أما في عهد الإستقلال (منذ عام 1962م)، فقد إستمرت الجامعة الجزائرية بنفس المناهج والمقررات التدريسية والتنظيم الإداري، على غرار ما كان سائدا إبان الفترة الإستعمارية (مع بعض التعديلات الطفيفة مثل تحويل ملحقتي جامعة الجزائر بكل من وهران وقسنطينة إلى مراكز جامعية، وتحويل هاتين

الملحقين فيما بعد (سنة ١٩٦٥) إلى جامعتين هما جامعة وهران وجامعة قسنطينة. وإدخال مسحة وطنية على بعض مقررات التدريس مثل التاريخ والقانون والأدب العربي والعلوم الإجتماعية. وهذا إلى غاية ١٩٧٠م عند إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإنفصالها عن وزارة التربية الوطنية، التي تبعتها سنة ١٩٧١م، مشروع إصلاح التعليم العالي في الجزائر المستقلة.

• علم النفس في الجامعة الجزائرية :

تمت إصلاحات التعليم العالي بمقتضى مجموعة من القوانين (المراسيم)، المؤرخة في ٢٥ أغسطس ١٩٧١م، والمتضمنة "تنظيم أنواع التعليم وشهادات التعليم العالي" في الجزائر. وما يهنا في هذا المقام مرسومين، أولهما المرسوم ٧١/٢٢٤، المتضمن "تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علم النفس". وثانيهما المرسوم رقم ٧١/٢٣٠ المتضمن "تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علوم التربية".

حيث حددت هذه النصوص القانونية، مدة الدراسة للحصول على شهادة الليسانس (البكالوريوس) في علم النفس أو في علوم التربية، بأربع سنوات بعد الحصول على شهادة البكالوريا (الثانوية العامة). كما حددت المقررات الدراسية وطرق إنجازها في جوانها النظرية والتطبيقية، موضحة ملمح الخريج في كل تخصص، ودوره في المساهمة في حل إشكالات التنمية الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، مع التركيز على خصوصيات المجتمع الجزائري (ثنائية اللغة)، النهج الإشتراكي للتنمية ومركزية القرار، المستوى الثقافي المحدود للمجتمع الجزائري بعد الإستقلال مباشرة، التركيبة السكانية للمجتمع والإختلاف الجغرافي بين المناطق في مستويات التنمية الإقتصادية التي تركها المستعمر حيث كانت مناطق العمرين في السهول الشمالية الخصبة من أغنى المناطق تنمية، بينما كانت المناطق الجبلية والصحراوية بعيدة كل البعد عن التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الشئ الذي حاول المسؤولون علاجه بتسطير مخططات تنموية خاصة لبعض المناطق المحرومة في إطار ما كان يسمى بسياسة التوازن الجهوي) في تلك المرحلة التاريخية من التطور، أي فترة السبعينات وما تلاها.

نظرا للطلب المتزايد على التعليم العالي، ولظروف المرحلة التنموية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، كانت إصلاحات ١٩٧١م تهدف إلى توسيع الهياكل الجامعية، بإنشاء جامعات ومراكز جامعية جديدة، وتطوير المناهج الدراسية حتى تنسجم مع الواقع الجزائري، والتركيز على الدراسة التطبيقية عوض النظرية، وإعطاء أهمية أكثر للتخصصات العلمية والتقنية بدل التخصصات الأدبية، خدمة لبرنامج التصنيع الذي بدأته الجزائر مع المخطط الرباعي الأول، بداية من سنة ١٩٧٠م.

إضافة إلى ذلك، إستهدفت إصلاحات ١٩٧١م تغيير مناهج وتوجهات التعليم العالي، التي مضى عليها أكثر من عقدين أو ثلاثة، والتي كانت لاتزال سارية المفعول عشرية كاملة بعد الإستقلال، حيث كانت هذه الأخيرة تخدم أهداف جامعة تم إنشاؤها لخدمة مصالح المعمرين الفرنسيين. كما كانت الإصلاحات تهدف إلى تحديث المناهج والمقررات التعليمية، حسبما تقتضيه التطورات العلمية والمعرفية السارية المفعول في جامعات العالم آنذاك.

• كرونولوجيا المقررات الدراسية في علم النفس وعلوم التربية:

7 في سبعينيات القرن المنصرم، إعتد إصلاح ١٩٧١م مقررين منفصلين لكل من علم النفس (المرسوم ٧١/٢٢٤)، وعلوم التربية (المرسوم ٧١/٢٣٠).

7 في الثمانينات جرى تعديل آخر للمقررات الدراسية (سمي إصلاحا)، جمع بين علم النفس وعلوم التربية على مستوى السنتين الأولى والثانية (كجذع مشترك) في مقرر دراسي واحد، وتم الفصل بينهما خلال التخصص (السنة الثالثة والرابعة). حيث وضع لعلم النفس مقرراته الدراسية التي غطت فروعه الرئيسية، كعلم النفس العيادي وعلم النفس العمل والتنظيم.

7 ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، أجريت تعديلات على المقررات الدراسية في الجامعة الجزائرية، مست بشكل أساسي مقررات السنة الأولى في كافة التخصصات. حيث جمعت التخصصات، خلال السنة الأولى من التعليم الجامعي في شكل جذوع مشتركة، تجمع التخصصات المتجانسة لكي يتم التحكم أكثر في عملية توجيه الطلبة (حسب رأي المنظمين) نتيجة الأعداد المتزايدة من الحاصلين على شهادة البكالوريا، المقبلين على التعليم العالي، ومحدودية هياكل وإمكانات إستيعابهم. فجمعت العلوم الإجتماعية ٢ في جذع مشترك، وعلوم الطبيعة والحياة ٣ في جذع آخر، والعلوم والتكنولوجيا ٤ في جذع ثالث. وفيما يخص الجذع المشترك للعلوم الاجتماعية، يتلقى الطالب مقررات دراسية عامة في كل علم من العلوم الاجتماعية، يتم بعدها (خلال السنة الثانية) توجيهه إلى جذع مشترك آخر، سمي الجذع المشترك لعلم النفس وعلوم التربية، حيث يدرس مقررات من علم النفس (مدخل إلى علم النفس، علم النفس الاجتماعي، علم النفس النمو، القياس النفسي...) ومقررات من علوم التربية (مدخل إلى علوم التربية، المناهج التربوية، الإدارة التربوية...). ومع نهاية السنة الثانية، يوجه الطالب مرة ثالثة لأحد فروع علم النفس، أو لأحد فروع علوم التربية. ليقتضى السنتين الثالثة والرابعة، في دراسة أحد تخصصات علم

٢ علم النفس وعلوم التربية وعلم الاجتماع والفلسفة والديموغرافيا (علم السكان).

٣ البيولوجيا والطب والصيدلة وجراحة الأسنان والبيطرة.

٤ فروع العلوم الدقيقة وفروع علوم الهندسة.

النفس، أو أحد تخصصات علوم التربية. وتتوج العملية بحصوله على شهادة الليسانس في علم النفس، موضحة تخصصه الفرعي: علم النفس العيادي على سبيل المثال أو علم نفس العمل والتنظيم. أو بحصوله على شهادة الليسانس في علوم التربية، موضحة تخصصه الفرعي: كالإرشاد والتوجيه أو بناء وتقويم المناهج مثلاً.

7 لم يعمر نظام الجنوع المشتركة هذا طويلاً، نتيجة سلبياته العديدة التي خلقت تدمراً عاماً لدى هيئات التدريس والهيئات الإدارية المسيرة للجامعات ولدى الطلبة تحديداً، الذين كانوا في العديد من المناسبات ضحايا لعمليات "التوجيه"، التي كانت في حقيقة الأمر عمليات "تسيير إداري" لمواجهة الضغط العددي للطلاب، عوض التوجيه التربوي المتعارف عليه في مثل هذه الحالات.

7 ومع بداية الموسم الجامعي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م، تم إلغاء نظام الجنوع المشتركة، وتم الرجوع إلى النظام السابق لها. وعليه، فقد تم تعويض الجنوع المشترك للعلوم الإجتماعية بالجنوع المشترك لعلم النفس وعلوم التربية، الذي لازال ساري المفعول إلى يومنا هذا.

7 وفي بداية الموسم الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، تم إعتماد مناهج ومقررات دراسية جديدة -وهي لحد الساعة- تسيّر جنباً إلى جنب مع المقررات الراهنة إلى غاية تعميم الجديد منها وإلغاء القديم، في إطار ما سمي اصطلاحاً بنظام "ليسانس - ماستر - دكتوراه" (ل.م.د.) (LMD)، تماهياً مع هو جارٍ في الفضاء الأوروبي (تقليداً له)، الذي سن هذا النظام في إطار مسار "بولونا" (Bologna Process). حيث وحد أنظمة المناهج والشهادات ضمن الإتحاد الأوروبي، وسعى إلى تشجيعها خارج المحيط الأوروبي. وهنا، عدنا إلى إعادة دمج مناهج علم النفس وعلوم التربية، ضمن ما يسمى بعائلة العلوم الإجتماعية، مع تقليص سنوات الدراسة للحصول على الليسانس، لتصبح ثلاث سنوات بدلاً من أربع حيث تخصص السنة الأولى منها، لدراسة مقررات المداخل للعلوم الإجتماعية. والسنة الثانية، كمدخل لعلم النفس وعلوم التربية، وفي السنة الثالثة والأخيرة من شهادة الليسانس، يوجه الطالب للتخصص في علم النفس أو في علوم التربية.

• علم النفس في المصحات والعيادات النفسية وغيرها :

من المؤسسات كمكاتب الاستشارة، العيادات النفسية، المؤسسات المختلفة (الصناعية والخدمية وغيرها...): يشغل خريجو أقسام علم النفس المختلفة في عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة غير أن أهمها هي المؤسسات التابعة لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والتربية والتعليم. معظم العاملين في وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية هم من حملة الليسانس (الباكالوريوس) في علم النفس العيادي. ومعظم العاملين في وزارة العمل

والشؤون الإجتماعية هم من حملة الليسانس في علم النفس العمل والتنظيم. ومعظم العاملين في وزارة التربية والتعليم هم من حملة الليسانس في علم النفس التربوي.

عندما يوظف هؤلاء ولأول مرة يجدون صعوبة كبيرة في نقل ما تعلموه في الجامعة إلى محيط العمل. لهذا، فهم يعتمدون أساسا في عملهم على المحاولة والخطأ لغاية ما يصبحون قادرين على القيام بالمهام المنتظر منهم القيام بها. وقد نرى بعضا منهم اثناء تواجده في المحيط المهني وفي أيامه الأولى يقوم ببعض أو ربما بكثير من المهام التي لا تمت بصلة إلى تخصصه إما لجهله هو نفسه أو لجهل الإدارة التي توظفه أو لجهلها معا.

7 لا يتمكن الممارسون من القيام بعملهم على أكمل وجه لسببين رئيسيين هما:
7 طبيعة التكوين الذي يتلقونه في الجامعة والذي يركز على الجوانب النظرية، ولا يعطي أهمية للجوانب التطبيقية إلا نادرا. وفي مثل هذه الحالة، كيف يتمكن الطالب من نقل ما تعلمه بين جدران مدرجات الجامعة إلى المحيط المهني الزاخر بالمشاكل؟

7 طبيعة المعرفة النفسية التي يتلقاها الطالب: سنشير لاحقا إلى ضرورة توطين علم النفس حتى تكون المعرفة النفسية قريبة جدا من مدارك الطالب ومنسجمة مع واقعه ومحيطه كي تكون عملية نقلها وتحويلها إلى المحيط سلسة وكاملة. فالطالب الذي يدرس مثلا المدرسة التحليلية وخاصة نظريات سغموند فرويد كنظرية النمو النفسي الجنسي ونظرية اللبيدو وتأكيد على أن الانسان مجبر وليس مخيرا، كيف ينقلها إلى المحيط الخارجي؟ وكيف يعتمد عليها في علاج المشاكل السلوكية والانفعالية؟. والطالب الذي يدرس السلوكية وخاصة نظرية جون واطسن الذي يركز فقط على السلوك القابل للملاحظة والقياس. كيف يمكنه نقلها إلى الواقع والاعتماد عليها في ممارسته النفسية؟

• آفاق التطور :

يمكننا إستشراف ملامح التوجه في علم النفس بالجزائر على مستوى التدريب أو مستوى البحث، من خلال المؤشرات التالية:

١- مناهج الدراسات العليا المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال السنة الجامعية 2009- 2010، فقد تم تسجيل 281 طالبا جديدا (بعد المسابقة) في شهادة الماجستير في علم النفس وعلوم التربية، ينظم معظمهم لهيئات التدريس خلال السنوات القادمة، حيث يشكلون توجه هذا التخصص أو ذاك من حيث الكم والنوع. تغطي مناهج الدراسات العليا المعتمدة الميادين التالية لعلم النفس وعلوم التربية:

7 علم النفس العيادي والصحة النفسية.

7 علم النفس التربوي.

- 7 علم النفس العمل والتنظيم.
7 القياس النفسي.
7 الإرشاد التربوي.
7 أمراض النطق واللغة.
7 علم النفس الإجتماعي.
7 علم النفس المعرفي.

أما من حيث التوزيع العددي (الكمي) لهذه المناصب على مختلف الميادين، فنجد في الصدارة كلا من علم النفس العيادي والتربوي، يليهما علم النفس العمل والتنظيم متبوعا بباقي التخصصات.

نفس هذا التوزيع العددي يعكسه توزيع الطلبة على مستوى التدرج (البكالوريوس)، سواء من حيث فرص التكوين المتاحة بمختلف الجامعات الجزائرية، أو على مستوى توجيه وتوجه الطلبة إلى تخصصات علم النفس وعلوم التربية في الجامعات التي توفر كل المناهج، مثل جامعات وهران والجزائر وقسنطينة. وكمثال لتوزيع طلبة علم النفس وعلوم التربية خلال السنة الجامعية 2009/2010، على التخصصات المتاحة، يمكننا إعطاء مثال جامعة وهران، التي تمت فيها العملية كالتالي:

التخصص: علم النفس

الشعبة	السنة الثالثة	السنة الرابعة	المجموع
علم النفس العيادي	113	222	325
علم النفس العمل والتنظيم	101	118	219
المجموع	214	340	554

التخصص: علوم التربية

الشعبة	السنة الثالثة	السنة الرابعة	المجموع
الإرشاد والتوجيه	100	77	177
التعليم المكيف والتربية العلاجية	30	33	63
المناهج الدراسية والتقويم التربوي	تم تجميد الشعبة	12	12
التكوين والتسيير في قطاع التربية (عوض: شعبة المناهج الدراسية والتقويم التربوي)	09		09
المجموع	139	122	261

١- توسع الخارطة التكوينية لعلم النفس على مستوى الجامعات الجزائرية حيث كان خلال سنوات النشأة الأولى (سبعينات القرن الماضي)، يدرس على مستوى ثلاث جامعات هي: الجزائر وهران وقسنطينة. أما خلال سنة 2009، فإن مناهج علم النفس وعلوم التربية تدرس في أكثر من ثلاثين (30) جامعة بمختلف أحجامها، البعض منها (كجامعات الجزائر وهران وقسنطينة وسطيف وعنابة وبلعباس) يدرس كل التخصصات، وبعضها الآخر (كجامعات مستغانم وتلمسان ومسيلة والوادي وأم البواقي) يدرس تخصصا أو أكثر، حسب طواقم التأطير (هيئات التدريس) المتوفرة. مما يؤثر إلى الإنتشار الكمي لعلم النفس وعلوم التربية على المستوى الوطني، على حساب نوعية التكوين. وهذا بغض النظر عن ملاحظتنا، على الجانب النوعي للتكوين، ومحتويات المناهج المعتمدة، وأساليب الإعتماد الإداري (وليس الأكاديمي)، وبطبيعة الحال، لازلنا بعيدين عن شروط ضمان الجودة، التي بدأت تثير النقاش في السنوات الأخيرة، مع توجه "البوصلة" شمالا نحو مسار "بولونا" Bologna Process (MESRS, 2007).

٢- الأهداف والأولويات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث والتنمية، التي تضمنها القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي (2008-2012)، حول البحث العلمي رقم 08-05 المؤرخ في 23 فبراير 2008 (الجريدة الرسمية، العدد: 10، 2008)، الذي حدد (34) برنامجا وطنيا للبحث العلمي.

يلاحظ تواجد علم النفس وعلوم التربية بصفة رئيسية ضمن خمس (5) برامج أساسية هي (أ) التربية والتكوين (ب) العلوم الاجتماعية والإنسانية (ج) الصحة (د) السكان والمجتمع (هـ) الإتصال. إضافة إلى تواجد محور أو أكثر من محاور علم النفس وعلوم التربية ضمن أكثر من برنامج آخر.

ومن خلال قراءتنا المتأنية للأولويات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي، نلاحظ أن علم النفس، وضع في مرتبة متوسطة ضمن باقي أولويات البحث العلمي. لسبب بسيط، وهو أن متخذي القرار في شأن البحث العلمي، ينتمون -في الغالب- لتخصصات تقنية، ولم يستعينوا -فعليا- بأهل الاختصاص، سواء في علم النفس، أو في باقي العلوم التي صنفت في مراتب أدنى ضمن قائمة الأولويات. وهنا يكمن دور الجمعيات العلمية الوطنية التي تسهر على كل ما يتعلق بالاختصاص العلمي، كمجال أكاديمي متخصص، أو ميدان ممارسة متخصصة، لايحق لغير أهل الاختصاص أن يتخذوا فيه قرارا.

كما يلاحظ التركيز على ميادين علم النفس وعلوم التربية المتعارف عليها تقليديا في الساحة الجزائرية: علم النفس التربوي، وعلم النفس العيادي، وعلم النفس العمل والتنظيم، إلخ.. إضافة إلى بعض المحاور والميادين التي تم

إلقاء الضوء عليها حديثاً، لمعالجة بعض الظواهر المستجدة على الساحة الجزائرية أو العالمية، كالعنف في الوسط المدرسي، وسيكولوجية الأزمات والصدمات، وسيكولوجية الهجرة السرية. علاوة على ميادين فرضها تطور علم النفس وعلوم التربية في الساحة الجزائرية كالأخلاقيات والآداب في علم النفس وعلوم التربية، أو سيكولوجية الأزمات الإجتماعية، أو ازدواجية وتعدد اللغات، والأرغونوميا المدرسية (تكييف المحيط المدرسي مع مستعمليه)، أو تصميم وتكييف أدوات القياس والتشخيص، أو سيكولوجية المسنين.

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة:

7 مناهج الدراسات العليا المعتمدة حديثاً، بصفتها المقررات الدراسية التي يتلقاها من يلتحق بطواقم التدريس في المدى المنظور (من 3 إلى 5 سنوات في المتوسط).

7 وتوسع الخارطة التكوينية لعلم النفس على مستوى الجامعات الجزائرية. كونها تحدد كمية ونوعية مدخلات عملية التكوين.

7 إضافة إلى محاور البحث في علم النفس وعلوم التربية التي سطرته السياسة الوطنية للبحث والتنمية، ووضعيتها (ترتيبها) ضمن أولويات السياسة الوطنية للبحث العلمي، على مدى السنوات الخمس القادمة، يمكننا الوقوف على الملاحظات التالية:

(١) إنتشار أوسع لعلم النفس كممارسة في ميادينه الطبيعية (أي أماكن تواجد الأفراد والجماعات)، كالمؤسسات التربوية، والصحية، والصناعية والإقتصادية والإجتماعية.

(٢) شعور متخذي القرار بالحاجة لخدمات هذا العلم، في حل الإشكالات والعقبات القائمة أمام التطور الشامل للمجتمع، كالأزمات الإجتماعية والفردية التي تمس الصحة الفردية والجماعية، وأزمات التربية والتعليم، وعقبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وغيرها. غير أن هذا الشعور لم يرق بعد إلى التفعيل، لأسباب موضوعية ترتبط بإشكاليات التخلف الشامل.

(٣) كما ساهمت الأعداد المتزايدة لخريجي علم النفس وعلوم التربية خلال الأربعة عقود الماضية (أي منذ إصلاح التعليم العالي لسنة 1971)، في التعريف بميادين هذا العلم، وبأدواره المختلفة في حياة الفرد والجماعة، إضافة إلى إسهامه (بحثاً وممارسة) في حل العديد من الإشكالات التي عانى ويعاني منها الأفراد والجماعات. ورغم هذه الميزات للأعداد المتزايدة من الخريجين، إلا أنها كانت على حساب نوعية التكوين في الجامعة الجزائرية. كما أن التوسع الأفقي للعديد من التخصصات ومنها علم النفس - وانتشارها في أغلب الجامعات وحتى المراكز الجامعية الصغيرة

منها، وزع القدرات النوعية للمكونين من أساتذة التخصص. مما جعل المسييرين الإداريين يلجأون لأقل الكفاءات، وفي العديد من الأحيان لغير المختصين من أجل تأطير الطلبة، ولو شكليا. الشيء الذي أعطى خريجين - خاصة في الجامعات الصغيرة- ذوي تكوين ضعيف.

٤) نتيجة هذا التطور الكمي لعلم النفس في الجزائر، الذي أثر سلبا على الجانب النوعي للتكوين، فإن الحاجة باتت ماسة لتنظيمه كتخصص (على غرار ما هو سار في البلاد التي سبقتنا في هذا المجال)، في إطار جمعية أو جمعيات أكاديمية (علمية)، للإشراف على عملية نموه وتطويره، ومنعه من الإنحراف عن مساره العلمي إبعادا كل متطفل، وتوجيهه الوجهة التي تخدمه كتخصص علمي وك ممارسة متخصصة، وتخدم المجتمع الجزائري، كأى مجتمع آخر له خصوصياته النفسية والاجتماعية والثقافية.

• التحديات التي تواجه علم النفس في الجزائر:

قد يكون أكبر تحد يواجهه علم النفس في الجزائر هو تحدي التوطين أو الجزارة. على الرغم من أن عمر علم النفس في الجزائر يتجاوز المائة سنة، إلا أن الملاحظ سيرى ببسر أن علم النفس المدرس في الجامعات الجزائرية والممارس في المصحات والعيادات النفسية هو علم النفس كما نشأ في البلد الأصلي الذي تكون فيه أستاذ علم النفس المعني أو ممارسه. مع العلم أن البلدان التي تكون فيها علماء النفس الجزائريين هي البلدان العربية وعلى رأسها مصر، والبلدان الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، والبلدان الأمريكية وعلى رأسها أمريكا وكندا. ولم تكون هناك محاولات لتوطين علم النفس (جزارة علم النفس) وإنتاج علم نفس محلي يستفيد منه حقيقة من يتعلم ومن يمارس، لأن العلم الغربي لا يمكن صاحبه من الاستفادة الفعلية منه (خليفة، ٢٠٠٨).

قد يقول قائل أن علم النفس كغيره من العلوم لا وطن له، وهو علم كباقي العلوم الأخرى (الفيزياء، الكيمياء، الرياضيات...) لا يتأثر بالبيئة التي نشأ فيها. إذا كان هذا الكلام صحيحا بالنسبة للعلوم التي تتعامل مع المادة الجامدة، فهو غير صحيح مع العلوم التي تتعامل مع الإنسان الديناميكي والمتغير طول الوقت. ولا بد من الإشارة إلى أن بعض فروع علم النفس كالقياس النفسي وعلم النفس الإحصائي قد لا تحتاج إلى التوطين مقارنة بفروع علم النفس الأخرى مثل علم النفس الصناعي والتربوي والعيادي وعلم نفس المهوبة والقدرات العقلية.

بعد عملية إصلاح التعليم العالي في سبعينيات القرن المنصرم، شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إرسال البعثات بما في ذلك خريجي علم النفس لتتكون في الخارج (البلدان العربية، والبلدان الأوروبية، والبلدان

الأمريكية). وفي الثمانينيات، شرع المبتعثون في العودة إلى الجزائر حاملين في الغالب شهادات عليا. وقد تم توظيفهم بالكامل في الجامعات الجزائرية التي كانت في حاجة ماسة إلى الكوادر الوطنية في إطار ما سمي آنذاك بالجزارة. ولفهم سيرورة علم النفس في الجامعات الجزائرية، يمكن النظر إليها على أنها عملية مرت بثلاث مراحل هي:

أولا : مرحلة تناول علم النفس: وهي تبدأ ببداية إرسال البعثات إلى التكوين في الخارج. وقد استغرقت هذه المرحلة حوالي عشر سنوات (منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات). وعلى الرغم من التنوع الثقافي للبلدان التي تخرج منها المبتعثون (بلدان عربية، بلدان أوروبية، بلدان أمريكية)، إلا أن علم النفس فيها يكاد يكون واحدا، فهو علم نفس وليد الثقافة الغربية حتى وإن ظهر عربيا أو أوروبيا أو أمريكيا وبغض النظر عن اللغة التي يقدم بها. فنظرياته ومصادر المعرفة فيه ومناهجه ومعاييرها، تكاد تكون واحدة، وهي النظريات والمصادر والمناهج والمعايير الغربية.

ثانيا : مرحلة هضم علم النفس: وهي تبدأ بعودة المبتعثين إلى الجزائر وتسكين أكبر عدد منهم في الجامعات الجزائرية المختلفة العريقة كجامعات الجزائر ووهران وقسنطينة والحديثة كجامعة باتنة وورقلة وتلمسان. في هذه المرحلة شرع العائدون من الابتعاث وخاصة علماء النفس في هضم علم النفس لتحويله إلى المتعلمين أو طالبى العلاج. وقد لوحظ أن هؤلاء الأساتذة الجدد يميلون إلى تدريس ما تعلموه في الجامعة التي تكونوا فيها. لهذا، فلا غرو أن رأينا في الجامعة الواحدة أكثر من توجه واحد لعلم النفس (ثلاثة أنواع على الأقل: علم نفس ذو توجه عربي، علم نفس ذو توجه أوروبي، وعلم نفس ذو توجه أمريكي) يعود كل هذا إلى مصادر التكوين المختلفة. ومن المتوقع أن تأخذ هذه المرحلة فترة زمنية طويلة، لعدد من الأسباب، أهمها أوضاع الجزائر في حد ذاتها. منذ الاستقلال لم تتوضح الأهداف البعيدة للبلد. وهناك الكثير من التذبذب والأخذ والرد. فعلى المستوى السياسي، تارة يكون التوجه اشتراكيا، وتارة أخرى يكون التوجه راسماليا حرا. وعلى مستوى الانتماء، تارة يكون التوجه عربيا إسلاميا، وتارة أخرى تتم إضافة البعد الأمازيغي. وعلى مستوى التعليم الجامعي، تارة يتم تبني نظام الكليات، وتارة أخرى يتم تبني نظام المعاهد الجامعية. وعلى مستوى نظام التعليم الجامعي، تارة يتم تطبيق النظام التقليدي المتعارف عليه، وتارة أخرى (كما ذكر أعلاه) يتم تطبيق نظام الإتحاد الأوروبي الجديد المسمى نظام اليسانس- الماستر- الدكتوراه (مسار بولونيا). والحقيقة أن هذا التذبذب أو عدم الاستقرار لا يسمح للعلم ولا للتكنولوجيا بأن يتطورا. فالنتطور العلمي والتكنولوجي في حاجة ماسة إلى الاستقرار.

ثالثا : مرحلة إعادة إنتاج علم النفس: وهي المرحلة المثلى التي ينتظر أن يصبح فيها علم النفس جزائريا بالمعنى الكامل للكلمة منسجما مع جميع المكونات

الثقافية والدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، ومع ما يسعى البلد إلى تحقيقه من أهداف وغايات بصورة نهائية لا تذبذب فيها ولا تراجع. والسؤال الذي يطرح الآن هو: أوصل علم النفس في الجزائر إلى مرحلة إعادة الانعاش؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، يكون من المفيد الإشارة إلى أن الطريقة التي تمكن من الوصول إلى مرحلة إعادة الانتاج تمر من خلال ثلاث مراحل هي:

7 مرحلة إتقان علم النفس أو أي فرع من فروعها.

7 مرحلة معرفة خصائص المجتمع الجزائري.

7 تكييف علم النفس لتلك الخصائص، وليس العكس كما هو حادث تقريبا الآن.

صحيح أن ثمة معاهد وأقسام لعلم النفس في الجامعات الجزائرية، وأن ثمة علماء نفس كثيرون، وأن خريجي معاهد علم النفس وأقسامها كثيرون أيضا إلا أن ما ينشر من إنتاج نفسي قليل مقارنة بما كان يجب ان يكون. وإن معظم ما ينشر إنما ينشر خدمة لأهداف ضيقة لا تتجاوز في الكثير من الأحيان الحصول على الترقية. وبدلا من أن تكون الترقية بداية الانتاج العلمي في الجامعات الجزائرية، فقد أصبحت للأسف نهاية الانتاج العلمي. ولتوضيح الصورة أكثر، تتم الإشارة إلى أن الكتب النفسية التي تم نشرها من بداية عهد إصلاح التعليم العالي (١٩٧١م) إلى غاية هذا اليوم، لم يتجاوز عشرات الكتب (ما كتب باللغة العربية أو بالفرنسية على حد سواء). نفس الكلام يمكن أن يقال عن النشر في المجالات النفسية المحكمة سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية. مع العلم أن المجالات النفسية المحكمة التي تصدر في الجزائر قليلة جدا، ولم تتمكن من أن تكون متخصصة في فرع أو فرعين من فروع علم النفس بسبب قلة المادة العلمية الجاهزة للنشره. وفيما يخص ترجمة كتب علم النفس، فهي الأخرى ضعيفة جدا، وما يترجم من كتب نفسية في العام الواحد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. بقي شيء واحد يجب القول أنه يتسم بشيء من النشاط في الجزائر وهو إقامة المؤتمرات العلمية النفسية. لا تمر سنة من السنوات دون أن تقيم جامعة من الجامعات الجزائرية مؤتمرا علميا حول موضوع من مواضيع علم النفس، وغالبا ما يحضر تلك المؤتمرات اساتذة بارزون في علم النفس على مستوى الجزائر. غير ان المشاركة الدولية في تلك المؤتمرات عادة ما تكون

° يمكن إعطاء مثال للمجلات النفسية المحكمة التي تنشر في الجزائر حاليا:

ا/ مجلة الوقاية والأرغونوميا التي يصدرها مخبر الوقاية والأرغونوميا تحت إشراف الأستاذ الدكتور بوظريفة حمو أستاذ علم النفس الصناعي بجامعة الجزائر (الجزائر).

ب/ مجلة تنمية الموارد البشرية التي يصدرها مخبر تنمية الموارد البشرية تحت إشراف الأستاذ الدكتور لحسن بوعبد الله أستاذ علم النفس التنظيمي بجامعة سطيف (الجزائر).

ضعيفة لعدد من الأسباب أهمها الهاجس الذي لا زال يراود الأجانب من أن الأمن غير مستتب في الجزائر.

والتحدي الثاني الذي يواجهه علم النفس في الجزائر هو عدم اهتمام المؤسسات الصناعية والتربوية والخدمية وغيرها بعلم النفس وبالعالم النفس كذلك. فهي إما تجهل أو تتجاهل الأدوار المختلفة التي يمكن لعلم النفس أن يقوم بها، وما يمكن أن يقدمه من خدمات تستفيد منها عاجلا أو آجلا. ومن النادر أن تتواصل مؤسسة من المؤسسات مع عالم نفس في جامعة من الجامعات الجزائرية. هنا نعتقد أن الطرفين مسئولان عن تهميش علم النفس في الجزائر. ومن المؤسف جدا أن لا يسفيد الأفراد والمؤسسات من علم النفس. لماذا يتم الاقتداء بالبلدان الغربية في قضايا، ولا يتم الاقتداء بها في قضايا أخرى؟ ألا يكون من المفيد الاقتداء بها في هذه المسألة بالذات. يعتقد (Heckman, 2007; Heckman and Dimitriy, 2007; and Heckman et al. 2006) أن وراء التقدم الذي شهدته البلدان المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا، عوامل متعددة منها الاستغلال الأمثل لعلم النفس. فمن جهة، لم يقم علماء النفس الجزائريون بدور من أدوارهم والذي صار في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من أهم الأدوار التي يجب أن يقوم بها المتخصص في علم النفس، وهو القدرة على التعليل وإقناع الآخرين (Accountability). (أنظر: Gysbers, 2004 و American School Counselor Association. 2005). فبمجرد أن يحصل المتخصص في علم النفس على منصب عمل في الجامعة أو في غيرها يخلد إلى الراحة أو لا يجد الإطار الموضوعي الذي ينشط ضمنه، ولا يروج لعلم النفس. فلم نسمع في الجزائر عن باحثين حاولوا القيام بتعديل اتجاهات الأفراد والمؤسسات السالبة نحو علم النفس عموما أو نحو فرع من فروعها خصوصا، أو تدعيم الاتجاهات الموجبة للأفراد والمؤسسات نحوه. أما المؤسسات فقد لا تعرف أهمية علم النفس ودوره في تطويرها. وقد لا ترى له أهمية على الإطلاق. أو قد تعرف عنه الكثير، لكنها لا تثق في عالم النفس المحلي. ولا غرو أن تكون ثمة مؤسسات استعانت بالخبرات النفسية الأجنبية لحل قضية من قضاياها.

أما التحدي الثالث فهو انعدام التواصل بين علماء النفس الجزائريين سواء من هم داخل الوطن أو من هم خارجه. لو كنا نعيش في العقود الأولى للقرن العشرين، لما تمكنا من الحديث عن التواصل بين علماء النفس واعتباره تحديا. لكن ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرين وهو قرن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، والتكنولوجيا التي زاوجت بينهما وأنتجت الأنترنت، ونرى مثل هذه القطيعة، فهذا هو التحدي بعينه. في هذا الطرف بالذات، تكون الحاجة ماسة جدا إلى تنظيم يسعى إلى جمع علماء النفس الجزائريين وفتح قنوات الاتصال بينهم. وقد يكون التنظيم المؤهل للقيام بهذه الأدوار هو جمعية علم النفس الجزائرية. لن تكون هذه الجمعية الإطار الذي يجمع علماء النفس

ويطور عمليات التواصل بينهم فقط، ولكن ستلعب دوراً آخر في تطور المعرفة النفسية. لهذا، نعتقد أنه قد حان الأوان لإنشاء هذه الجمعية، وهي الحاجة التي نلمسها لدى العديد من النفسانيين الجزائريين.

• خاتمة:

يعتبر المسار التطوري لعلم النفس في الجزائر، ذا طابع خاص - في إيجابياته وسلبياته - كونه :

7 يحاكي المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، من فترة الإستعمار (Fanon, 1959)، ثم فترة الإستقلال بتوجهها الإشتراكي إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، إلى فترة الأزمة المتعددة الأوجه مع بداية التسعينيات وما تلاها (يمكن مراجعة بعض ما نشر في مكتبة أي قسم من أقسام علم النفس عبر الجامعات الجزائرية).

7 أما من حيث التوجه الأكاديمي، فقد جمع علم النفس في الجزائر بين التوجه الفرנקوفوني والتوجه الأنجلوسكسوني (من خلال البعثات الطلابية)، مع لمسة عربية من خلال الأساتذة العرب الذين أطروا ودرسوا الطلبة المعربين خلال السبعينات من القرن الماضي، ومن خلال مراجع وكتب الأوائل من أساتذة علم النفس العرب، التي لا يزال يستعملها الطلبة في الجامعات الجزائرية، من أمثال: محمد عثمان نجاتي (الأب الروحي لعلم النفس في العالم العربي منتصف القرن الماضي)، يوسف مراد، فاخر عاقل، وغيرهم ممن نهلنا من كتبهم.

7 هذا التنوع أضفى ثراء على نوعية خريجي علم النفس في الجزائر. كونهم يطلعون على أكثر من مصدر معرفي (بالعربية والإنجليزية والفرنسية)، مما أهلهم للقيام بعملية التحويل المعرفي إلى اللغة العربية بطريقة فيها الكثير من أوجه الثراء، وهذا ما يلاحظه كل مطلع على رسائل الدكتوراه والمجستير التي تناقش في الجامعات الجزائرية، وكل مطلع على الإنتاج العلمي في الجزائر (من كتب ومؤتمرات وغيرها).

• المراجع :

- عمر هارون خليفة (٢٠٠٨). توطين علم النفس في العالم العربي. دار الفكر، عمان.
- القانون رقم 99 - 05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1999).
- القانون رقم 08 - 05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008).
- المرسوم تنفيذي رقم 08 - 209 مؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة دكتوراه (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية سنة 2008، عدد4، صفحة 5-6).

- المرسوم رقم 71- 224 المؤرخ في 4 رجب عام 1391 هجري الموافق 25 غشت 1971، المتضمن "تنظيم شهادة الليسانس في علم النفس". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1971).

- المرسوم رقم 71- 230 المؤرخ في 4 رجب عام 1391 هجري الموافق 25 غشت 1971، المتضمن "تنظيم شهادة الليسانس في علوم التربية". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1971).

- American School Counselor Association. (2005). The ASCA national model: A framework for school counseling programs . Alexandria, VA: Author.
- FANON, Frantz (1959) L'an V de la Révolution Algérienne. 1^{re} édition, Maspéro,. (Réédition): Editions ANEP, 2006.
- Gysbers, N.C. (2004). Comprehensive guidance and counseling programs: The evolution of accountability. Professional School Counseling, 8, 1-14.
- Heckman, J. J. (2007). The Economics, Technology and Neuroscience of Human Capability Formation. Proceedings of the National Academy of Sciences, 104(3), 13250-13255.
- Heckman, J., J. and Dimitriy, V., M. (2007). The Productivity Argument for Investing in Young Children. Review of Agricultural Economics, 29(3), 446-493.
- Heckman, J. J., Stixrud, J. and Urzua, S. (2006). The Effects of Cognitive and Non-cognitive Abilities on Labor Market. Journal of Labor Economics, 24(3), 411-482.
- Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (MESRS) (2007). Le système LMD entre implémentation et projection. Actes du colloque international. Alger: 30 et 31 mai 2007.
- The official Bologna Process web site 2007-2010 Qualifications Frameworks / Three-Cycle System http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/actionlines/QF_three_cycle_system.htm
- [Strategy for the EHEA in a global setting](#) - adopted by Ministers in 2007 <http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/documents/>
- [Bologna Declaration](#) (1999) http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/documents/declarations_communique.htm
